

مداخلة بعنوان:

ضرورة استثمار رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية

لمواجهة تحديات الأزمات المالية العالمية

الإستاذة: حضري دليلة - أستاذة مساعدة - جامعة حسبية بن بوعلی الشلف

الأستاذة: بغداوي جميلة - أستاذة مساعدة جامعة حسبية بن بوعلی الشلف

الملخص:

ان اهتمام المؤسسات المالية التقليدية والغربية بالمنتجات المالية الإسلامية، يأتي بلا شك استجابة لتطورات السوق والطلب المتنامي على هذه الخدمات، وكان هذا الاهتمام في بدايته اهتماما نفعيا مصلحيا كليا، ولكن الصناعة المالية الإسلامية شهدت بعد الأزمة المالية العالمية مزيدا من الاهتمام النوعي والفكري، فقد استقطبت اهتمام الخبراء ورجال الاقتصاد بل والسياسيين وغيرهم، استقطبت اهتمامهم للتأمل في أسسها، والاستفادة من المبادئ التي تقوم عليها . و لكن من بين التحديات التي تواجه هذه المنتجات هو قلة المورد البشري المستثمر فيها.

لهذا تأتي أهمية بحثنا هذا من أن كثيراً من جوانب الصناعة المالية الإسلامية، ظل نصوصاً ومفاهيم مبنوثة في القرآن الكريم وفي كتب الحديث والتاريخ والدراسات الفقهية الإسلامية، فاحتاجت إلي دراسة حديثة تعرض مفرداتها وموضوعاتها لتعالجها ضمن المصطلح و الإسلوب الإقتصادي الحديث، وضرورة الاستثمار في رأس مالها البشري. وعليه تأتي مشكلة البحث في عدم وضوح كثير من جوانب ضرورة الاستثمار في هذه الأخيرة، لدى كثير من المفكرين والمتقنين، مما دعاهم إلي الاعتقاد بأن الإسلام لا يُثمن الموارد البشرية ولا يدعو لاستغلالها. وسنحاول وصف ظاهرة الاستثمار في رأس المال البشري والفرق بينه وبين رأس المال الفكري من جهة، والاهتمام بالمالية الإسلامية بعد الأزمة المالية 2008 من جهة ثانية، وأصول الاهتمام برأس المال البشري في الشريعة الإسلامية من جهة ثالثة، و أخيرا التطرق لآلية الاستثمار فيه لتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

Résumé

C'est l'intérêt des institutions financières traditionnelles et occidentales des produits financiers islamiques, viennent comme sans doute en réponse aux évolutions du marché et la demande croissante pour ces services, et ce fut cet intérêt dans son Msalehya l'attention balbutiements utilitaires quantifiés, mais l'industrie de la finance islamique témoin après l'attention la crise financière mondiale plus à la qualité et

intellectuelle, a attiré l'attention des experts, des économistes et même les politiciens et les autres, suscité l'intérêt de l'espoir fondé, et profiter des principes qui les inspirent. Mais parmi les défis rencontrés par ces produits est le manque de ressources humaines émettrices.

Cela vient de l'importance de notre recherche, que de nombreux aspects de l'industrie de la finance islamique ; en vertu des dispositions et des concepts disséminés dans le Saint Coran et dans les livres Hadith, l'histoire et les études de la jurisprudence islamique, besoin à un vocabulaire récente étude présentée et les thèmes à traiter dans la durée et les modalités de l'économie moderne, et la nécessité d'investir dans le capital humain. Ainsi, le problème vient des recherches dans le manque de clarté des nombreux aspects de la nécessité d'investir dans le second, pour la plupart des penseurs et des intellectuels, qui les invitait à croire que l'islam ne pas apprécier les ressources humaines ne remet pas à exploiter. Nous allons essayer de décrire le phénomène de l'investissement en capital humain et la différence entre lui et le capital intellectuel d'une part, et l'intérêt pour la finance islamique après la crise, l'exercice 2008 de seconde main, et des actifs d'attention au capital humain dans la loi islamique par un tiers et, enfin, aborder le mécanisme d'investissement pour développer l'industrie de la finance islamique .

مقدمة

لقد أكد صندوق النقد الدولي في بعض التقارير الحديثة ايجابية النظام المصرفي الإسلامي، وأن البنوك الإسلامية، كانت الأقل تضررا من الأزمة المالية العالمية 2008 ، بسبب عدم تدخلها في أعمال تقوم على المجازفات وعلى تحقيق أعلى العوائد من عمليات شكلية نقدية بعيدة عن تمويل المشروعات الحقيقية، وقد برهنت المفاهيم والقواعد والآليات المستنفاة من الشريعة الإسلامية في التمويل والاقتصاد برهنت على جدارتها بتقديم الحلول والمبتكرة المناسبة، وكذلك جدواها التطبيقية، وقدرتها على المساهمة في الاقتصاد الحقيقي، وتحقيق التنمية المنشودة . وهذا ما شجع الكثير من البنوك التقليدية على تقديم خدمات مالية إسلامية إلى جانب خدماتها التقليدية، ولقد رأينا ذلك في كثير من الدول حتى التي يمثلون المسلمون فيها أقلية مثل بريطانيا و ألمانيا وفرنسا وغيرها، ان اهتمام المؤسسات المالية التقليدية والغربية بالمنتجات المالية الإسلامية، يأتي بلا شك استجابة لتطورات السوق والطلب المتنامي هذه الخدمات، وكان هذا الاهتمام في بدايته اهتماما نفعيا مصلحيا كليا ، ولكن الصناعة المالية الإسلامية شهدت بعد الأزمة المالية العالمية مزيدا من الاهتمام النوعي والفكري، فقد استقطبت اهتمام الخبراء ورجال الاقتصاد بل والسياسيين وغيرهم، استقطبت اهتمامهم للتأمل في أسسها، والاستفادة من المبادئ التي تقوم عليها. و لكن من بين التحديات التي تواجه هذه المنتجات هو قلة المورد البشري المستثمر فيها.

لهذا تأتي أهمية بحثنا هذا من أن كثيراً من جوانب الصناعة المالية الإسلامية ظل نصوصاً ومفاهيم مبنوثة في القرآن الكريم وفي كتب الحديث والتاريخ والدراسات الفقهية الإسلامية، فحتاج إلي دراسة حديثة تعرض مفرداتها وموضوعاتها لتعالجها ضمن المصطلح و الإسلوب الإقتصادي الحديث وضرورة الاستثمار في رأس مالها البشري . وعليه تأتي مشكلة البحث في عدم وضوح كثير من جوانب ضرورة الاستثمار في هذه الأخيرة، لدى كثير من المفكرين والفقهاء، مما دعاهم إلي الاعتقاد بأن الإسلام يُثمن الموارد البشرية ولا يدعو لإستغلالها . فهذه الورقة تحاول توضيح هذا الجانب المهم وتحاول الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي : هل اهتم الاسلام برأس المال البشري؟ و لماذا يتم توجيه الاستثمار في رأس المال البشري الى الصناعة المالية الإسلامية؟ وكيف يتم ذلك؟ .

وسنحاول الاجابه على هذه الأسئلة باتباع المنهج الاستنباطي، لوصف ظاهرة الاستثمار في رأس المال البشري من جهة، واصوله في الشريعة الإسلامية، وكذا في التطرق لآلية الاستثمار فيه لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، في المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية رأس المال الفكري و رأس المال البشري.

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008، والاهتمام العالمي بالمالية الإسلامية.

المحور الثالث: أصول رأس المال البشري في الشريعة الإسلامية

المحور الرابع: آلية استثمار رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية.

المحور الأول: ماهية رأس المال الفكري ورأس المال البشري

لقد ظهر مفهوم رأس المال الفكري في نهاية القرن العشرين، بغية إدماج نشاطات الخدمات والأهمية المتزايدة للمعلومات التي تجمع بالمقام الأول العامل البشري وإدارة الموارد البشرية. ويخص رأس المال الفكري «أو المعرفي» رأس المال الموجود في منظمة ما، الذي يركز إلى العوامل البشرية وخاصة الكفاءات. وبعد التطور المستمر لهذا المفهوم، تم التركيز عليه باعتباره كأحد أهم الأصول غير المادية المؤثرة على الميزة التنافسية للمنظمة.

(1) تعريف رأس المال الفكري: يرى "Drucker" أن رأس المال الحقيقي لأي منظمة مهما كان نشاطها أو حجمها إنما يتمثل في رأس المال البشري، الذي يعد موردا استراتيجيا. و يتمثل في مجموعة الموارد والقدرات الخاصة، والتي

تصنع للمنظمة ميزة تنافسية تعتمد على الابتكار، والتحسين المتواصل للإنتاجية من خلال التفعيل الكامل لطاقته وقدراته، إذ يقع عليه عبء تقديم الأفكار، وإجراء البحوث وتحويل نتائجها إلى منتجات¹.

كما يعتبر رأس المال الفكري لمنظمة ما، في المعرفة لدى الموظفين، والقدرة العقلية والإبداعية، بالإضافة إلى قدرتهم المستمرة على تطوير تلك العمليات مصدرا للفائدة التنافسية . ويوجد الآن دليل واضح على أن العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة، يفوق القيم الحقيقية لموجوداتها، كالأبنية والمعدات، الذي هو عبارة عن رأسمالها الفكري. ويتمثل رأس المال الفكري في تلك الكفاءات ذات القدرات المعرفية والتنظيمية، والتي تمكنه من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير الأفكار القديمة، بما يمكن المنظمة من توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها، وتجعلها في موقع يمكنها من اقتناص الفرص المناسبة، ومن ثم في تحسين قدرتها التنافسية أمام المنافسين الآخرين. ولا يرتكز رأس المال الفكري لمستوى تنظيمي معين دون غيره، كما لا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يتصف بها، وبالتالي لا يشكل كل الأفراد رأس مال فكري، إذ يطلق هذا المفهوم بصفة خاصة حسب "استيوارت" على "قيمة معرفة العاملين ومهاراتهم ومعلوماتهم" .

(2) **مكونات رأس المال الفكري:** هناك من يرى أن رأس المال الفكري يتكون من رأس مال إنساني أو القدرات الجوهرية، ويتضمن الخبرات المتراكمة والتجربة والمهارات والقدرات، بالإضافة إلى رأس مال خارجي أو السوق أو بيئة العمل. وتتضمن هذه الفئة كل من تحقيق الربحية، والقيمة و ولاء المستهلك، وقوة الترخيص والامتياز. ولكن حسب معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين (1997) يضم رأس المال الفكري ثلاثة ملامح هي: رأس المال البشري، رأس مال العلاقات «الزبائن، التسويق»، رأس المال الهيكلي.

- **رأس المال البشري:** ويضم الكفاءات والمعارف والمهارات والخبرات لدى الموظفين وأصحاب القرار في المنظمة أي يشير إلى الموارد البشرية للشركة بما فيها المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة.
- **رأس مال العلاقات «الزبائن، التسويق»:** ويخص مجموع المعلومات حول الزبائن، وعلاقاتهم مع المنظمة، أي أنه يهتم هذا البعد بتوثيق متطلبات الزبائن، و تفعيل نظام معلومات لتقديم خدمة الزبون، ومنح مزايا إضافية لها، والسعي للاحتفاظ بالزبائن القداماء.

• رأس المال الهيكلي: يعبر عن نظام و هيكل المنظمة، وهو يضم الأدوات وتقنيات، مجموعات العمل المعروفة والمستخدم، للإسهام في تقاسم المعلومات والمعارف في المنظمة. و كلما وجد رأس المال الهيكلي قوي بالمنظمة، مكن ذلك من تعزيز كل من رأس المال العملاء، و رأس المال البشري. وهناك مجموعة من المؤشرات التي تخص رأس المال الهيكلي المرغوب فيه من المنظمات كثقافة المنظمة، هيكل تنظيمي تتضح به العلاقة الموجودة بين السلطة والمسؤولية، وجود نظام معلومات جيد بالمنظمة....الخ. ينبغي تظافر كل هذه المكونات من أجل الوصول إلى تحسين الأداء في المنظمة.²

(3) محاولات قياس رأس المال الفكري: في الحقيقة هناك الكثير من المحاولات الموضوعية لقياس وتقييم رأس المال الفكري، قدمت نماذج وأساليب متعددة. إلا أنه لا يزال هناك عدم اتفاق بين المختصين حول طرق تقييم الأصول المعرفية ورأس المال الفكري. ويمكن تصنيف النماذج والأساليب المستخدمة لقياس رأس المال الفكري فيما يلي:

أ- النماذج الوصفية: وهذه النماذج تتصف السمات والخصائص لرأس المال الفكري، وتركز على استطلاع الآراء والاتجاهات التي تعتبر مهمة في تأثيرها غير المباشر على أداء عمليات المعرفة ، وتحقيق نتائجها المرغوبة بالاعتماد على الخبرة.

ب- المقاييس والنماذج المرتبطة برأس المال الفكري والملكية الفكرية: وهذه المقاييس تركز على قياس قيمة رأس المال الفكري ومكوناته الأساسية (رأس المال الهيكلي، رأس المال البشري و رأس المال الزبوني). وتتولى هذه المقاييس تحويل المعرفة والأصول المعرفية غير الملموسة في أقسام الشركة المختلفة إلى أشكال الملكية الفكرية، لتكون أكثر تحديداً وأسهل استخداماً. بالإضافة إلى هذه المقاييس والنماذج، توجد أخرى كمقاييس ونماذج القيمة السوقية، مقاييس ونماذج العائد على المعرفة...الخ.³

(4) رأس المال البشري و أهميته: يعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، أن رأس المال البشري هو النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفة⁴ . و يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري، بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين، من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة. ومن الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية ، هي أنه غير مادي بطبيعته، أي ليس له مثل الآلات والمعدات والأبنية، عرضاً وارتفاعاً وكثافة، فلا يمكن قياسه مادياً مثلها، على الرغم مما لرأس المال

البشري من دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي، من سلع و خدمات . يمكن اعتبار المعرفة المتخصصة التي اكتسبها الطبيب أو الجراح أو المهندس أو المحامي.

اما فيما يتعلق بأهمية رأس المال البشري: يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري . وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام. و يمكن تقدير أثر التعليم في الإنتاجية من خلال المقارنة بين أجور الأشخاص المتعلمين وغير المتعلمين عبر الزمن، ويطلق على هذا المقياس العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم. كما يؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال التأثير على الصحة، فقد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل، يؤثران تأثيراً فعالاً على مستويات الصحة الفردية والعامة، وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها، من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية، وسعة الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد.

إلا أن مساهمة التعليم الإيجابية في التنمية تعتمد على نوعية التعليم ومدى ملاءمته لاحتياجات المجتمع في المراحل التنموية المختلفة. يضاف إلى ذلك أن تعليم مهارات الإنتاج الحديثة لمن هم حاصلون على تعليم أساسي جيد أسهل، وأقل تكلفة من تدريب غير المتعلمين، أو الحاصلين على قدر ضئيل من التعليم . وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري، أو ما تسمى «بصناعات العقل البشري» يتطلب أن يكون العمال ذوي مهارات عالية ومتجددة، وهذه المهارات ليست عربون نجاح بمفردها، بل لابد أن تكون ضمن تنظيمات ناجحة تحسن استخدامها.⁵

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008، والاهتمام العالمي بالمالية الإسلامية

أولاً: تذكير بأزمة الرهن العقاري 2008: كما هو الحال في كل مرة يتم التطرق فيها للأزمة المالية 2008، ينبغي دائماً أن نتذكر أنها بدأت مع وبسبب أزمة الرهن العقاري، التي تمثلت في شكل منح قروض لقطاع الإسكان بشكل مفرط، ودون أن يستند بالضرورة إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة. أي أن الأزمة مبعثها انفلات وتهور وعدم انضباط بأساسيات العمل المصرفي السليم. هذا كما فاقم من هذه المشكلة محاولات التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية المعتادة من خلال التخلص من هذه القروض المشكوك في تحصيلها، في شكل نقلها من ميزانيات البنوك وتحويلها إلى

سندات تم تسويقها إلى كثير من المؤسسات المالية بعروض وعوائد مغرية. ولم تلبث هذه العمليات المصرفية أن واجهت مشاكل عند ارتفاع أسعار الفائدة في عام 2007 وبداية تدهور سوق العقار. ولقد شهدنا على أثر هذه التطورات منذ صيف 2007 كثيراً من البنوك المتورطة في هذه الممارسات، والتي بدأت تكشف عن خسائر كبيرة نتيجة لهذه المشكلة التي أخذت تتضح فيما بعد بأنها مشكلة كبيرة ، طالت كثيراً من المؤسسات المالية في أمريكا وفي أوروبا وبقية دول العالم أيضاً، وكننتيجة حتمية للخسائر المالية التي تكبدتها هذه المؤسسات، لم يعد فيما تبقى من رؤوس أموالها ما يسمح لها بمزاولة أنشطتها التمويلية المعتادة، الأمر الذي انعكس في شكل انكماش أعمال وتمويل هذه البنوك والمؤسسات، هذا بالإضافة إلى تخوف هذه المؤسسات من التعامل مع مؤسسات وبنوك أخرى، قد تكون متورطة في هذه الأزمة بشكل قد لا يسمح باسترجاع تمويلاتها وقروضها . ومن هنا نشأت مشكلة نقص السيولة كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف التمويل والحصول على السيولة المطلوبة، وسواء تعلق الأمر بمشكلة الرهن العقاري التي تعتبر بداية هذه الأزمة، أو ما ترتب عليها فيما بعد من أزمة سيولة فكل هذه الجوانب لا زالت تمثل أزمة أو خلل في النظام المالي والمصرفي.⁶

ثانياً: أزمة الرهن العقاري من المنظور الإسلامي: إن أسس الهندسة المالية التقليدية المنبثقة من فلسفة المذهب الاقتصادي الرأسمالي الحر، لها الأثر الأكبر فيما حصل، وقد لا يبدو أثر تطبيقات هذه الهندسة المالية التقليدية إلا كفقاعة تظهر هنا وأخرى تظهر هناك، لكن تدحرج كرة الثلج يزيد من حجمها، ويصبح أثرها واضحاً. وقد يذهب هذا الأثر بالأساس الفكري للمذهب الاقتصادي، فما هي هذه الأسس الهدامة والمدمرة؟:

1. الريا: لقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية ،بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004 ، وهو ما شكل زيادة أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها . وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 ، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم. وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم. وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر المسيء ، لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة ،على المصلحة الجماعية العالمية. فمنذ عقدين من الزمن، تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آليالى) الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبراً أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة) . و اقترح للخروج من

الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما: تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر، مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%. وهذا ما يتطابق تمامًا مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.

2. **فلسفة التوسع بالدين:** توريق الديون و تسهيلها بالبيع أمر مألوف في الاقتصاد التقليدي، ومن ذلك حسم السندات والكمبيالات، لكن الأمر توسع على الصعيد المصرفي الدولي، وصيرته مصارف الولايات المتحدة ظاهرة في نهاية الثمانينات سمي: "بجنون الثمانينات" بسبب تكالب المصارف على توريق ديونها . وهذا ما يفسر انعكاس الفشل المالي في السوق الأمريكية على السوق الأوروبية بشكل مباشر. يهدف التوريق إلى تحويل قروض الدول والمشروعات ، إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان. بينما يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى الحد من الدين وضبطه في حدوده الدنيا . وقد تناولت أطول آية في القرآن الكريم [سورة البقرة 282] آلية التسجيل وكتابة الديون، فسميت آية المدائنة أو آية المكاتب، وقد بينت الآية الكريمة: الدين، مقدار الدين، أجل الدين، كاتب الدين، العدالة في الكتابة، من يمل هو المدين وكأنه يقر بما عليه دون إكراه، المبلغ كما هو دون بخس في القيمة، الشهود وهم شهود عدول، وفيها تشديد واضح للإثبات والموضوعية، الحياد حتى لا تتشوه الصورة العادلة. وبذلك يمكن ضمان العلاقة بين المدين والدائن حيث لا تخلو معاملة وخاصة التجارية منها من علاقة مديونية. ويشكل ضمان الحقوق واستقرار هذه العلاقة توسعة على الناس في معاملاتهم مما يحقق نشاطا اقتصاديا يساعد في بسط الرخاء بين الناس.

3. **تداول الرهن:** إن التصرف بالرهن بيعًا وشراءً أدى إلى مزيد من التوسع في الدين، ويلاحظ من وصفنا للأزمة المالية العالمية، كيف قام الأفراد والمؤسسات بالاقتراض والشراء دينًا، ثم يرهنون ما اشتروه للحصول على مزيد من السيولة، بينما يقوم مسترهن الأصل ببيعه كسندات دين، وهكذا . مما ينشأ عنه سلسلة مديونية غير متناهية، وهذا ما حصل على مستوى السوق العالمي، حيث بلغ حجم سوق التوريق 500 بليون دولار عام 1994 في الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوروبية بمبلغ مماثل. فمن الضوابط الإسلامية للرهن أن كل ما جاز بيعه جاز رهنه ومن ذلك العقارات، فطالما جاز بيعها جاز رهنها، والرهن هو حبس الشيء، لذلك هو أداة من أدوات توثيق الدين ،وقد شرع الإسلام الرهن لضمان حق الدائن .

4. **إشهار الإفلاس:** إن قانون إشهار الإفلاس الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية هو الطريقة الأسهل للقضاء على أية مطالب قانونية، وهو بمثابة ممحاة تمحو كافة العقود للمؤسسات لكنه، يجعل من الصعب شطب ديون الشخص الذي أشهر إفلاسه الشخصي. وعليه، إذا أصبحت قوانين إشهار الإفلاس أكثر صعوبة، فإن المصارف ستجد نفسها فجأة تمتلك قصورا وبيوتا وأشياء أخرى كثيرة لا تريدها حقاً، و الغريب أن القانون قد استبعد بشكل محدد الفيضانات كسبب لإشهار الإفلاس. وفي هذا تضيق شديد على الناس، فالأصح أن يشدد القانون على التوسع في الدين لأنه السبب، أما الإفلاس فهو نتيجة، فما الفائدة من توريث الناس ثم حصرهم في الزاوية إلا استعبادهم؟ أما المفلس في الاقتصاد الإسلامي فهو الذي لم يبق معه شيء يفي به ديونه. حيث إن أكثر الفقهاء وخاصة الشافعية، ذكروا أن القاضي يبقي للمفلس ما يكفيه سكناً وطعاماً بما يليق بحاله من باب ارحموا عزيز قوم ذل. أما الذي خسر دينه مع المفلس فلا يتم تقسيم ما لدى المدين المفلس بين دائنيه قسمة الغرماء، دون أي نظرة اجتماعية لصاحب الحق، الذي وجد بضاعته بعينها عند ذلك المدين .

5. **الإفساد:** يكمن مفتاح الشر في الطمع والحقد والحسد، فالطامع في مال أو جاه أو منصب لا يستحقه يريد الوصول إلى هدفه بأي طريق كان، تطبيقاً لقول مكيا فيلي "الغاية تبرر الوسيلة"، فالغاية تبقى غايةً والوسيلة تبقى وسيلةً، ولو كانت دون ضوابط أخلاقية . و الطامع قد يكون فرداً وقد يكون مجموعة أفراد. لقد غيبت الأخلاق الحميدة و عطّل التنافس على أساس حسن السيرة والسلوك. أما أدوات الفساد فهي كثيرة لا نستطيع إحصاءها، منها: الظلم، والتعدي والسرقة والقتل، والعلم الذي لا يجدي نفعاً. أما الرشوة فهي أداة كل فساد، ويؤدي تفشي الفساد على مستوى الأفراد إلى ضرر كبير ونتائج سيئة، منها: التحاسد والتباغض والتكاسل والتسويق والعادات السيئة والطمع والشره والدخان بأنواعه وصولاً إلى (المخدرات والخمور) وما لها من دور في خمول العقل وتعطيله والكذب والفجور وقلة العمل والبطالة والجريمة بأنواعها .

6. **التوسع في الإنفاق:** تتبنى الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على الإنفاق الاستهلاكي، من خلال خلق الطلب من خلال جعل التسوق متعة، ويقدر خبراء أن ثلثي الاقتصاد الأمريكي مبني على الإنفاق . لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي إلى جانب العرض، فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل إعلامه لترويج ثقافة كيف تنفق؟. ولو أدى ذلك إلى توجه المستهلكين نحو الإسراف والتبذير. بينما تتبنى فلسفة الاقتصاد الإسلامي على الضغط على الطلب بترشيد

الاستهلاك، لذلك فهو يمنع الإسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم، كما يمنع التقدير لدوره المسيء في

انكماش الطلب الكلي.⁷

ثالثاً: أزمة الرهن العقاري والبنوك الإسلامية: لقد أثبتت المصارف الإسلامية أنها هي الأجدر في معالجة وتخفيف

مشاكل الأزمات المالية والاقتصادية، وهذا ما شهد به عقلاء العالم، وليس أدل علي ذلك من مطالبة كثير من الساسة

والاقتصاديين، ورجال الدين للاستفادة من التعاليم الأخلاقية، التي يتصف بها الاقتصاد الإسلامي، وتلتزم بها المصارف

الإسلامية. وما كنا سنسمع ذلك لولا أن واقع المصارف المتوافقة مع الشريعة في ظل الأزمة كان الأفضل أداءً، وقد

تجاوزت الأزمة بأقل حالات من التعثر، وأصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية تكتسب سمعة طيبة كملاذ للاستقرار.

و على الرغم من تشكيك البعض عند النشأة في قدرة تلك المصارف على النجاح وسط المنافسة المصرفية الشرسة، إلا

أن تجربة المصارف الإسلامية حققت نجاحات كبيرة، تلك النجاحات دفعت عدداً من البنوك التقليدية إلى المحاكاة بهدف

تعظيم ربحيتها، وجذب مزيد من العملاء من خلال تقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة، وتتركز القاعدة

العريضة لهذه المصارف داخل دول مجلس التعاون الخليجي، لكن هذه النجاحات ما كان بالإمكان تحقيقها، لولا أن

هنالك عملاء لديهم الرغبة في البعد عن الربا. ولقد أضفت الأزمة المالية على المصارف الإسلامية بمزيد من الاهتمام

والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً. وتوقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية، استخدام أساليب المشاركات

والبيوع، ووضع ضوابط للمعاملات ووجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات، في إطار

الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، ولا شك أن الأزمة المالية العالمية سوف تسهم في تعزيز الثقة

بقوة في النموذج المالي الإسلامي، وقدرته على الاستدامة. حيث أظهرت تلك الأزمة قدرة هذا القطاع على البقاء بعيداً

عن أزمات الأسواق العالمية، ويتوقع أن يكون هناك إقبال أكبر خلال المرحلة المقبلة على المنتجات المالية الإسلامية،

ومنها الصكوك المالية المدعومة بالأصول خاصة إذا ما توجهت الحكومات العربية والإسلامية لهيكل تمويل المشاريع

الضخمة في بلدانها، من خلال إصدار مثل تلك الصكوك ليتم تغطيتها من خلال البنوك الإسلامية. وهذه بدورها سوف

تسهم في توفير السيولة لمشاريع التنمية، مما يسهم في التخفيف من آثار الأزمة في دول المنطقة. ويتوقع أن تلاقي

المصارف الإسلامية مزيداً من الإقبال من المجتمعات غير المسلمة من أنحاء مختلفة، ويعود ذلك إلى شفافيتها وقيمها

ومستوى خدماتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع التدفق النقدي وتمويل المشاريع، وبالتالي زيادة الطلب على طرق

الاستثمار الإسلامية. وقد أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنبها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهت الأداء، والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية.⁸

رابعاً: تزايد الاهتمام بالنظام المصرفي الإسلامي: جاءت هذه الأزمة لتوجه مزيداً من أنظار الخبراء المختصين نحو

النظام المصرفي الإسلامي، حيث يتسم هذا النظام بتركيزه على السلوك الأخلاقي الذي يوازن دائماً بين مصالح طرفي المعاملة المالية، وبما يخدم مصالح المجتمع ولا يتعارض معها، وهو ما تفتقر إليه العديد من المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، الأمر الذي جعل من الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية الأكثر انتشاراً في العالم مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية، حيث يشير التقرير السنوي لـ Moody's إلى أن الحجم المتوقع لأصول المصارف الإسلامية سيبلغ نحو (4) تريليون دولاراً أمريكياً خلال خمس سنوات (بدءاً من العام الحالي 2009)، علماً أنها حالياً لا تتجاوز (800) مليار دولاراً أمريكياً⁹. فمن المفارقات الغريبة في هذا الشأن أن نسبة لا يستهان بها من معاملات المصارف الإسلامية تعود لغير المسلمين، حيث بلغت نسبتهم (50%) من معاملات التمويل العقاري الإسلامي لدى HSBC في ماليزيا، وأكثر من (60%) من التمويل العقاري الممنوح من شركة Saturna Capital في واشنطن يعود إلى غير المسلمين¹⁰. ومن الجدير بالذكر. أن رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اعتبر أن هذه الأزمة تمثل فرصة حقيقية للمصارف الإسلامية، وأن على هذه المصارف أن تحسن استثمار هذه الفرصة، سواء من خلال الترويج لمبادئ عمل هذه المصارف في مختلف دول العالم، تمهيداً لانتشارها هنالك، لاستقطاب الودائع وإعادة استثمارها وفقاً للصيغ المعتمدة شرعاً¹¹. ومن جانب آخر، فقد جاءت أحدث الدراسات - التي أعدها فريق متخصص من الباحثين التابع لصندوق النقد الدولي IMF - التي اهتمت بالتعرف على مدى مساهمة المصارف الإسلامية بالاستقرار المالي في الدول التي تقدم خدماتها المصرفية فيها، وذلك مقارنة بالمصارف التجارية التقليدية، وقد أخذت الدراسة حجم المصرف بعين الاعتبار، حيث اعتمدت الدراسة حجم الأصول بواقع مليار دولار أمريكي لتمييز بين المصارف الصغيرة والمصارف الكبيرة¹². وكانت النتيجة الأبرز التي توصلت إليها هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية الصغيرة تتسم بمساهمة أكبر في الاستقرار المالي مقارنة بالمصارف التقليدية الصغيرة، في حين كانت النتيجة معاكسة بالنسبة للمصارف الكبيرة

الحجم، الأمر الذي من شأنه أن يمثل ضغطاً كبيراً على المصارف الإسلامية كبيرة الحجم نحو تطوير أساليب إدارة المخاطر لديها، سعياً لاستقرار النظام الاقتصادي الذي تقدم خدماتها فيه.

المحور الثالث: أصول رأس المال البشري في الشريعة الإسلامية

سنحاول من خلال النقاط الآتية بيان مدى اهتمام الإسلام بالاستثمار في رأس المال البشري لأجل دعمه و تطويره و تحريره لمجالات البحث و الإبداع، و منه الوصول إلى تنمية رأس المال الفكري في المجتمعات الإسلامية، بالرغم من أن هذا المصطلح لم يرد صراحة في أكثر دراسات أبحاث الاقتصاد الإسلامي، إلا أننا يمكن أن نستخلص من هذه الدراسات و من نصوص القرآن الكريم و من السنة النبوية المطهرة، و من أقوال الفقهاء، الأحكام الأساسية المتعلقة به كما سيأتي في ما يلي:

أولاً: شريعة الإسلام دعوة للفكر و الإبداع: يدعو الإسلام إلى الفكر و التفكير وينادي الإنسان ليتدبر في الكون تدبراً دقيقاً من سماواته إلى أرضه و من كواكبه إلى نجومه، و من الذات البشرية إلى سائر المخلوقات، و على الإنسان بعد التدبر أن يسجل النتائج و يقومها فيهمل ما يضر و يحتفظ لنفسه و من بعده بالمنافع. و الإسلام بعد هذا و ذاك لا يحجر على فكر نافع أو بحث مفيد¹³. كما أنه يثمن العقل أداة التفكير فلا يحدده و لا يضيق عليه، بل يطالبه بالتحرك و التجوال الهادف في هذا الكون ليكتشف أسرارها و يطلع على قوانينه، و يسخر كل ذلك من أجل تعميق العبودية للخالق، و لخدمة الإنسان بتجليبه المادي و المعنوي. و الإسلام على هذا كله يدعو إلى الفكر بعد التفكير، و يريد من الفكر أن يبدع و يعلم أتباعه أن هذا الفكر و ذاك الإبداع من أهم مطالب الدين الحنيف¹⁴. و بهذا تهدف الشريعة الإسلامية بحق إلى تنمية رأس المال الفكري في المجتمعات الإسلامية و هو ما يمكن استخلاصه و استشرافه من خلال الأحكام و المبادئ التالية:¹⁵

1. تكوين شخصية المسلم السليم القوي الخالي من الأمراض، الملتزم بشرع الله الطموح إلى طاعته الدؤوب على تعلم العلم، المتدرب على المهارات المختلفة المحافظ على جسمه و عقله
2. العمل في الإسلام واجب مقدس ينقلب إلى العبادة بحسن النية فيه، و يرتبط بها ارتباطاً عضوياً متيناً، فضلاً عن كونه مقوماً أساسياً لبناء الحياة الفردية و المجتمعية، و تأمين المحيط السليم .

3. إن العمل الذي استهدفه الإسلام بهذه الرعاية هو العمل المنظم، أي ذلك العمل الصادر عن إرادة واعية يسيرها العقل و يوجهها، و تركز أساسا على قيم الجد و الاجتهاد و الإتقان وطلب الامتياز، مع مراعاة إتباع الأساليب الجديدة في العمل و الحفاظ على الوقت، فيصبح للعمل بذلك قيمة جمالية تغذي في الإنسان نوعا من الشعور الوجداني بالانتماء، و التكامل مع الشيء المنتج، بحيث تترقى العملية الإنتاجية إلى الأفضل لأن الأفضل مرغوب لذاته.¹⁶

4. ربط الإبداع و الابتكار بتحقيق خلافة الإنسان في الأرض فكلما أحسن العامل في عمله و أتقن فيه بأمانة و مسؤولية و جد، و كلما أبدع و أحسن كلما زاد قربا من الله عز وجل، و أجر في عمله طالما كانت النية خالصة لوجه الله تعالى، فبصلاح الباعث يصلح العمل و يؤجر عليه المرء.¹⁷

5. الأجر: يعلن الإسلام في غير لبس و لا غموض أنه لا عمل بغير أجر، و يؤكد على ضرورة تسمية الأجر لما لذلك من اثر في تحفيز الاتقان و الإحسان في العمل.¹⁸ و هو بطبيعة الحال يحرم السخرة و يستنكرها، غير أنه يقر بتفاوت الأجر على حسب ظروف المكان و الزمان، فيكون تارة على قدر العمل، و تارة أخرى على قدر التعب و المشقة، و تارة أخرى على قدر الكفاية و إشباع الحاجات الأساسية.

6. اهتم الإسلام بالمحاسبة و المساءلة، فالعامل في الإسلام مسؤول عن أي تقصير أو إهمال قد يصدر عنه و يضر بالعمل الذي هو بصدد القيام به.¹⁹

7. يعتبر نظام الحوافز وسيلة جيدة لحمل العامل على إتقان العمل، و الإخلاص فيه، و بذل أقصى جهد ممكن، و إن لم يعد وحده كافيا لاستغلال الطاقة الفكرية للعامل، وقد أسهب على بن أبي طالب في توضيح هذه القضية في توجيهاته لحاكم مصر في عهده إذ يقول: " لا يكن المحسن و المسئ عندك بمنزلة سواء، فإن ذلك ترهيدا لأهل الإحسان و تدريبا لأهل الإساءة على الإساءة...وواصل الثناء عليهم، فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع و تحرض الناكل....²⁰ و تجدر الإشارة هنا إلى اختلاف أنواع الحوافز فمنها المادي ومنها المعنوي، كما أن لها صورا متعددة كالترقية في العمل أو منح علاوات استثنائية، أو مكافآت تشجيعية أو الثناء على صاحب العمل الجيد، أو نشر الأعمال الحميدة و نسبتها إلى فاعليها كي يكونوا قدوة لغيرهم إلى غير ذلك.

8. يجعل الإسلام الابتكار و التجديد من خصائص المجتمع المسلم، كما يعد التفكير الإبداع سمة لازمة للمجتمع الإسلامي في كل ما يفيد الفرد و المجتمع، و يحث على البحث العلمي النافع و التطوير الفني المستمر لدعم صناعات المجتمع، و كافة أنشطته، و تلعب الزكاة دوراً أساسياً في هذا المجال من خلال توفير الضمانات الكافية للمستثمرين لأجل إتباع أفضل الأساليب الإنتاجية.

ثانياً: الإسلام و حماية الحقوق الفكرية: لقد حرصت الشريعة الإسلامية على حماية الحقوق الفكرية، باعتبارها أحد المكونات الأساسية لرأس المال الفكري في المنظمة، و تنظيم أوضاعها بما يكفل تحقيق المصالح المشروعة، و صيانة قواعد العدالة و حماية مسيرة التقدم الإنساني، من كل مظاهر الاستغلال و التلاعب. و لا بدّ أن نلاحظ في هذا الباب أن تأثير النظرة العقدية في الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان و واجباته، تعتبر المظلة الأساسية لحماية الحقوق الفكرية في الإسلام. إذ نجدها تؤكد في عدة مواضع على مراعاة حق الآخر و حق النفس، و حقوق الجماعة²¹، كما و توجه وفقاً لمبدأ العدل في الاقتصاد الإسلامي إلى عدم بخص الناس أشياءهم و جهدهم، و لقد درس فقهاء الشريعة الإسلامية المحدثون هذا الموضوع، و بينوا استيعاب قواعد الفقه الإسلامي له²² نظراً إلى أنّ حماية الملكية الفكرية تقود إلى البحث و التأليف و المنافسة في الابتكار و الاختراع لتحقيق منفعة، وهو المطلوب في نظرية الاستخلاف في الاقتصاد الإسلامي. و بهذا المضمون أفتى مجمع الفقه الإسلامي الذي انعقد في دولة الكويت في دورته الخامسة في الفترة من 1 إلى 6 جمادى الأولى 10/1409 إلى 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع (الحقوق المعنوية) و استماعه للمناقشات التي دارت حوله، حيث أقر بأن الاسم التجاري، و العنوان التجاري، و العلامة التجارية، و التأليف و الاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس لها، و هذه الحقوق يعند بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها. و على هذا الأساس فإن هذه الحقوق الفكرية في الشريعة الإسلامية هي حقوق غير مادية ذات قيمة مالية معتبرة شرعاً و عرفاً، و هي منافع يجوز لصاحبها أن يأخذ العوض المادي عنها²³، إذ يجوز في الشريعة الإسلامية أن يأخذ الإنسان المقابل أو العوض عن ثمار تفكيره، سواء ظهر في شكل مؤلفات أو في شكل براءة اختراع، أو في شكل ناحية تجارية. و أن يتصرف فيها بالبيع و الهبة، مع مراعاة الضوابط الشرعية في ذلك.

ثالثاً: استثمار رأس المال البشري في الإسلام لخدمة التميز: إن الاستثمار في العنصر البشري هو ضرورة تملّيتها تطورات الحياة و ظروف و خطط التنمية، بل أن الاستثمار في الأفراد لبناء التميز و الكفاءة يعتبر من أفضل الاستثمارات و أنجعها. وقد اهتم الإسلام بالاستثمار في رأس المال البشري اهتماماً بالغاً نشأ من مكانة و حساسية هذا المورد الاقتصادي الهام، و هذا من خلال الاهتمام بتعليمه و رعايته صحياً و اجتماعياً و توفير السكن المناسب له و إعالته، و غير ذلك مما سيتم عرضه في السطور التالية:

1. توفير حد الكفاية: يهدف الإسلام إلى رفع مستوى معيشة الفرد، و زيادة دخله. لا مجرد توفير الضروريات الأساسية فقط، وهو ما عبر عنه رجال الفقه الإسلامي القدامى باصطلاح حد الكفاية، تميزاً له عن حد الكفاف، و الذي يعني الحد الأدنى اللازم للمعيشة.²⁴ و يقصد بتوفير حد الكفاية كفاية الدولة للحد اللائق للمعيشة لكل فرد يعيش في المجتمع سواء كان مسلماً أو غير مسلم، عجز عن تحقيق هذا المستوى لنفسه لأسباب خارجة عن إرادته كعجز أو كبر.²⁵ و حد الكفاية لا يقتصر فقط على ضروريات الحياة اليومية من مأكّل و مشرب و ملابس، بل يمتد إلى ما يلزم لتوفير حياة كريمة، قوامها مجموعة من الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، من طعام، و مسكن، و صحة جسمية و نفسية و عقلية، و أداء للعبادات، و أدوات الاتصال و الانتقال و تكوين الأسرة، و التعلم، و مواجهة الأحداث و الكوارث و الإصابات، و الوفاة، و الأمن و الدفاع.²⁶

2. مكانة العلوم و المعارف: لقد كانت قضية التعليم قضية نزل بشأنها الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم، نظراً لأهميتها و حساسيتها، و لن تجد في العالم ديناً أو شرعاً أو نظاماً من الأنظمة أولى التعليم قدر الاهتمام الذي أولاه الإسلام. فقد حث الإسلام أتباعه على الاستفادة من العلوم و المعارف التي هي الأساس في نهضة الأمم و تنميتها و تطويرها، ليس هذا و حسب بل أن الإسلام اعتبر تحصيل العلوم و المعارف فرضاً على كل إنسان، كما وشرف الله العلماء و خصهم بميزات و درجات لم يخص بها غيرهم، و أثنى عليهم في العديد من المواضع، قال تعالى: " يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أتوا العلم درجات " ²⁷ و من حرص الفقهاء قديماً على طلب العلم أنهم فضلوا تلقيه على صلاة النوافل و جعلوا تحصيله من أجل القرب التي يتقرب العبد بها إلى مولاه، ليس هذا و حسب بل أن فقهاء الإسلام قد أقرّوا في أحكام الزكاة: أن يعطى منها المتفرغ للعلم ²⁸ و العلم الذي ينشده الإسلام و يخصه بهذه المكانة و الرفعة ليس العلم الديني فقط، بل المراد به كل علم يدفع الجهل،

سواء أكان في الأمور الدينية أو في الشؤون الدنيوية من علوم طبيعية، وعلم نفس وتاريخ واجتماع و غيرها²⁹ المهم أن يكون علما نافعا للفرد و المجتمع الإنساني عموما.

3. توفير المؤسسات العلمية و التعليمية: قامت الدولة الإسلامية منذ نشأتها بتوفير المؤسسات العلمية والتعليمية

اللازمة لتلقي العلم، و كانت المساجد أولى تجلياتها. حيث كانت تعقد فيها حلقات العلم و الدرس، و ظهرت بعدها الكتابات و دور العلم المفتوحة أمام كل راغب في التعليم من أبناء الأمة الإسلامية³⁰ ثم ظهرت المدارس المنظمة التي يأوي طلاب العلم إليها للتعلم منذ القرن الخامس على اختلاف في ذلك. و بلغ من اهتمام النظام الإسلامي بالعملية التعليمية، أن اهتموا بإنشاء المكتبات كوسيلة أساسية من وسائل تحصيل العلم، و لم يخلوا في الإنفاق عليها و توسعتها، كما نشطت في تلك العهود حركة التأليف و الترجمة و عظمت صناعة الورق.

4. توفير المعلمين اللازمين للعملية التعليمية و تشجيعهم ماديا و معنويا: قامت الدولة الإسلامية بتوفير المعلمين

اللازمين للعملية التعليمية، ولقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - أول من قام بتلك المهمة الجليلة، كما قام بهذه المهمة كثير من المعلمين من أمثال معاذ بن جبل، و عبد الله بن الصامت رضي الله عنهم و غيرهم، ليس هذا و حسب بل و بلغ من حرص الدولة الإسلامية على توفير المعلمين الأكفاء، أنها استعانت بأسرى الحرب لتحقيق هذا الغرض. و تجدر الإشارة في هذا المجال أن إنفاق الدولة المسلمة على المعلمين لتشجيعهم ماديا لم يكن السبيل الوحيد للإنفاق، فقد وجد إلى جانب ذلك إنفاق أثرياء المسلمين و إغداقهم على العلماء و العملية التعليمية، من خلال ما أوقفوه من أوقاف كثيرة على المدارس التي تعلم العلم، حتى صار الوقف من الأنظمة التي تركت بصماتها على المجتمع الإسلامي وعلى التعليم بوجه خاص.³¹

5. الاهتمام بالبعثات و العلوم العسكرية: لقد كما أدرك الخلفاء العباسيون، مدى أهمية إرسال البعثات للخارج

للتزود من العلم، و الوقوف على أحدث ما وصل إليه الآخرون من علوم و صناعات و نقلها إلى الدولة الإسلامية، و الشاهد على كل ذلك المراسلات الأدبية بين الخلفاء المسلمين و الشعوب الأخرى، و جملة من الآثار و الروايات التي لا يسعنا المقام لذكرها جميعا في هذا المقام. و على هذا الأساس فقد حرص الإسلام على تهيئة الظروف الملائمة للإنتاج و الإبداع الابتكار من خلال دعمه للبحث و العلم أساسا.

المحور الرابع: آلية استثمار رأس المال البشري في المالية الإسلامية

أولاً: المواصفات النظرية لرأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية: تعتمد النشاطات التمويلية والاستثمارية

والخدمية في المالية الإسلامية على المبادئ والضوابط الشرعية لفقه المعاملات؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة توافر المعرفة بهذه الضوابط وفهمها من قبل مواردها البشرية. فالبنوك الإسلامية تمثل نظاماً مصرفياً جديداً له خصوصيته، ومن ثمّ تتطلب مواصفات خاصة من حيث المهارات والقدرات التي يلزم أن تتوفر في العاملين لديها؛ ولذلك تحتاج البنوك الإسلامية وفقاً للتصورات النظرية إلى:

1. موارد بشرية قادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالبنك الإسلامي؛
2. عمالة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بالسرعة والجودة الملائمتين وفقاً للمتطلبات الشرعية؛
3. نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها، ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.
4. إسلامية الكيان؛ ولهذا يتطلب الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المبنية على ثلاثية العقيدة والأخلاق والفقه؛ بحيث تنعكس وتؤثر في تصرفات العاملين في الصناعة المصرفية الإسلامية،
5. إن وجود الكفاءات البشرية القادرة على إدارة النشاط المصرفي الإسلامي يستلزم وجود فئة خاصة من العاملين مدربة على العمل المصرفي، ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للمعاملات، وناضجة بالنسبة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وملتزمة ببذل أقصى جهد في سبيل تحقيق هذه الأهداف، أما تصور عدم وجودها أو ندرتها أو اختلال تركيبها، فإنه سيبيح الفرصة أمام نمو النشاط المصرفي التقليدي؛ وبناءً على ذلك، يحتاج العاملون بالبنوك الإسلامية إلى إعداد وتأهيل متعدد الجوانب، بخلاف العاملين بالبنوك التقليدية.³²

ثانياً: طرق تنمية رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية: تتطلب تنمية رأس المال البشري، التي تعد جزءاً

من التنمية الكلية، إجراء تحول نموذجي من رأس المال القابل للإقراض إلى رأس مال منتج، ومن المقرضين غير الأشخاص إلى خبراء ماليين معنيين بالتنمية البشرية. ويتطلب تدريب الأفراد في التمويل الإسلامي اتباع نهج شامل ونسقي توجهه الأهداف، وهذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه.

1. إقامة الندوات والمؤتمرات: وفي هذا السياق، جرى تنظيم الكثير من الندوات والمؤتمرات لتغطية المسائل العديدة أو مسألة بعينها، أو موضوع محدد في الندوة الواحدة أو المؤتمر الواحد. وتعتبر الندوات أو المؤتمرات مثالية للأفراد والموظفين المترسخين في التمويل الإسلامي. ومن ناحية أخرى صممت البرامج التدريبية على شكل ورش عمل للعاملين في السوق أو للمشاركين من موظفي البنوك. وخلافاً للندوة، تتبنى الورشة أسلوباً تدريجياً من القاعدة إلى القمة في بناء لبنات المعرفة. وما زالت الجهود التي تتسجم مع هذا الأسلوب شحيحة. و زيادة على ذلك، فإن توافر المواد الموثقة التي تستند إلى مصادر جيدة أو توافر المرشد الدراسي للمشاركين يواجه نقصاً. وبشكل مختصر، هناك نقص شديد في الكتيب الذي يضم محتوى عالي الجودة، فكتيبات الورش الموجودة لا تكفي للتعليم الذاتي، وللتطوير المهني مقارنة بكتيبات التدريب المهني الأخرى مثل ACCA (جمعية المحاسبين المعتمدين).

2. تقديم برامج أكاديمية صارمة: تقدم بعض الجامعات والكليات برامج أكاديمية صارمة من أجل إعداد الخريجين لهذه الصناعة. وتؤدي الكورسات الدراسية على هذا الصعيد إلى منح الدارس شهادة دبلوم أو ماجستير في إدارة الأعمال تخصص تمويل إسلامي. وحتى تاريخه، لا يلوح في الأفق برنامج لمنح شهادة الدكتوراة في هذا التخصص. إن برنامجاً للماجستير في إدارة الأعمال و الدكتوراة سيكون ذا معنى، إذا أمكن للنواحي النظرية والفرضيات أن تعالج المشكلات والتحديات الراهنة، وأن تشكل كذلك السياسة والتوجه المستقبليين للتمويل الإسلامي. ورغم ذلك، وبكل المقاييس، فإن الالتحاق بهذه المساقات سوف ينطوي على تحديات وسيكون مجزياً، كما يعمل الامتحان (زائداً الأطروحة في بعض الحالات) على إعداد الطلبة، وتهيئتهم للتعليم الحقيقي، والإسهام في المجال المعني. فالجامعات مثلاً عليها دور كبير في تخريج مثل هذه الكفاءات، عن طريق الدراسات الجامعية. ولكن ينتبه إلى أنه يجب أن تكون هذه المخرجات تتماشى مع سوق العمل، وتواكب التطور، وألا يكون هناك انفصال بين ما درسه الطالب، وما يحتاج إليه من مهارات، وبين الواقع العملي للمصارف. حتى لا يتخرج الطالب فلا يستفيد من دراسته في أرض الواقع، مما يدفع المؤسسات المالية لئلا تحبذ توظيف مثل هذا الخريج.

3. تعزيز التدريب على التمويل الإسلامي: كما أن على المعاهد ومراكز التدريب أيضاً دور في تقديم الدورات التدريبية المتخصصة، والدبلومات في المجال المصرفي الإسلامي. والتي تسهم في صقل الموظف وتنمية مهاراته وقدراته المصرفية. و لكن يجب أن يراعى مفهوم الجودة عند تقديم الدورات التدريبية من جهة، المدربين والمواد

التدريبية، حتى يتم تحقيق الأهداف من هذه الدورات التدريبية. ومن المعلوم أن على المؤسسات المالية دور كبير في هذا المجال، عن طريق تأهيل العاملين لديها في المجال المصرفي، بإحاقهم بالدورات التدريبية، وإتاحة الفرصة لهم لأخذ الشهادات المتخصصة التي تخدم المؤسسة المالية، كما أنه لا يمنع من ارسال الموظف للدراسة الداخلية أو الخارجية، على حساب المؤسسة المالية. فمن المهم تخصيص جزء من الميزانية لأغراض التطوير البشري، الذي سيثمر على المدى البعيد. فهذه الأفكار وغيرها كثير مما يمكن أن يقدم في رفع الكفاءات البشرية التي دعمها وتطويرها دعم للصناعة المالية الإسلامية، وعلى العكس من ذلك تركها وعدم تطويرها خطر يهدد الصناعة المالية الإسلامية، ويعيق تقدمها بل يقودها إلى الاندثار والاضمحلال. الا أنه لوحظ أن التدريب على التمويل الإسلامي تنقصه ثلاثة أبعاد : البعد الأول وجود برنامج يؤدي إلى الحصول على شهادة من جهة معتمدة في صناعة التمويل الإسلامي. ذلك أن من الحقائق المعروفة أن علماء الدين، والمحاسبين، ومراجعي الحسابات وربما المحامين يجب أن يكونوا حاصلين على شهادات معترف بها لمزاولة الأنشطة والخدمات المالية المتفقة مع الأحكام الشرعية، وذلك لكي يكونوا محل ثقة الناس ولكي يرتاح الناس لعملهم. و الشيء نفسه ينطبق بالقدر نفسه على المخطط المالي، وخبير التأمين والمصرفي الاستثماري، ومدير الصندوق والعاملين في المجالات ذات العلاقة. وإذا لم يكن الاعتماد المناسب متوفراً في الوقت الراهن لأسباب تعرفها هذه الصناعة، فينبغي تحديد أو صياغة أفضل الممارسات أو المعايير لكي يتم تدريسها في المساقات أو الوحدات الدراسية على أن تنتهي أو لا تنتهي باختبار وذلك للارتقاء بتنمية رأس المال البشري في التمويل الإسلامي. إن التدريب في هذا المجال غير موجود أو عديم الشأن. ومن المؤكد أن دعم المنظمين والهيئات الإشرافية الأخرى في تأسيس هذه المتطلبات التدريبية ذو صلة بتطوير هذه البرامج. فمنح الشهادات لا يعمل بمعزل عن الإطار التنظيمي والبيئة المرجعية. أما البعد الثاني فهو التعليم المهني الذي أصبح مترسحاً في كثير من الأسواق المتطورة، سواء في سوق المال أو المجال المصرفي أو المحاسبي . وتشمل هذه الشريحة مدير الصندوق، ومسؤول التقيد، وعضو اللجنة الاستثمارية ومجلس الإدارة ..إلخ. ويتمثل البعد الثالث في وجود برنامج أكاديمي يصمم ليتناسب مع الاحتياجات التنفيذية. وخلافاً للبرنامج الأكاديمي، لا يعرض البرنامج التنفيذي منهاجاً أو مقررراً تطبيقياً فحسب، ولكن – والأهم – أنه يوفر مرونة في حضور الدروس، والاضطلاع بالواجبات التي يكلف بها الشخص والحصول على التقدير. إذ تعتبر الواجبات أكثر فاعلية من

الاختبارات التحريرية فيما يتعلق بالطلبة العاملين. إن عملية التعليم وليس محصلة التعليم هي سمة مميزة للتعليم

مدى الحياة في التعليم المهني.³³

وفي الأخير، فإن نجاح التدريب في مجال التمويل الإسلامي يعتمد على المنظمين، وعلى نوعية المنهاج، وعلى نوعية الأشخاص المسؤولين عن الموارد وعلى مرونة البرنامج بحيث يناسب الطلبة. ومن حيث معقوليته ونموه على نحو ينسجم مع الأهداف القومية وأهداف الصناعة، فإن اعتراف الصناعة بأهمية التدريب وذلك عبر التوظيف إلى جانب الفرص الاستثمارية والاستشارية واعتراف الحكومة والهيئات أو الوكالات التنظيمية به وبقيمتها، كل هذه الأشياء تتضافر لتحفيز من يمشون الميل الإضافي لتجهيز أنفسهم وتزويدها بالمعرفة العميقة الإضافية أو الشهادة المعتمدة.

ثالثاً: واقع وتحديات رأس المال البشري في البنوك الإسلامية: عانت البنوك الإسلامية منذ بداية نشأتها من عدم توافر

العناصر البشرية المؤهلة، والمناسبة لطبيعتها الخاصة، ويكاد يمتثل هذا العائق خلال الفترة الماضية المشكلة الأم؛ لأنها تعتبر من أسباب انتقادها وإثارة الشبهات حول نشاطاتها. فقد شهدت تجربة البنوك الإسلامية وجود نوعية من العاملين لا يملكون من المقومات الشرعية والمصرفية؛ حتى وجد فيها من لا يفرق بين الربح والفائدة، والمرابحة والقرض بفائدة! وأرجع عدد من الباحثين سبب تفضيل البنوك الإسلامية لأسلوب التمويل بالمرابحة، إلى سهولة إجراءات تطبيق هذا العقد، واقترابه من أسلوب التمويل التقليدي؛ لذلك فقد كان أكثر ملاءمة للخبرة المتوافرة لدى الموارد البشرية المتاحة للبنوك الإسلامية؛ حيث إن عمليات المرابحة تقترب إلى حد كبير في إجراءات تنفيذها مما تعود عليه بعض العاملين بالبنوك الإسلامية أثناء عملهم السابق بإدارة الائتمان بالبنوك التقليدية، عند منحهم القروض بالفائدة لعملائهم. وقد وجه بعض المتعاملين مع البنوك الإسلامية تساؤلات عديدة، حول مفهوم بعض الفتاوى الشرعية الصادرة، وكيفية التعامل معها، وكانت المشكلة أن بعض العاملين لم يستطع الرد على العملاء وإيضاح معنى الفتوى الشرعية؛ مما يعكس عدم إلمام بعض العاملين بالقطاع المصرفي الإسلامي بالضوابط والفتاوى الشرعية. و من حق جمهور المتعاملين مع الصناعة المصرفية الإسلامية، أن يجد الرد الواضح عن تلك التساؤلات، وكيف يتعامل مع تلك المنتجات التي تعد حديثة نسبياً لمفاهيمه المصرفية والشرعية.

كما أشارت الدراسة الاستقصائية التي أجراها المعهد العالمي للفكر الإسلامي إلى أن المرتبة الأولى في أسس اختيار العاملين في عدد من البنوك الإسلامية هي للاعتبارات الشخصية، ثم تأتي بعدها الكفاءة! أو المفترض أن هناك تعارضاً بين الاعتبارات الشخصية وعوامل الكفاءة.

إن البنوك الإسلامية قامت خلال الفترة الماضية بعقد دورات تدريبية خاصة بالعاملين فيها وعلى الرغم من كل الجهود السابقة؛ إلا أننا لم تكف لسد النقص المتزايد في عدد العاملين المؤهلين للعمل في البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية. فقد توصلت أكثر من دراسة علمية ميدانية إلى أن غالبية البنوك الإسلامية ما زالت تواجه مشكلة قلة الموارد البشرية التي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية؛ ولعل ذلك يرجع إلى الاعتبارات التالية:

أ. غياب كليات خاصة بالبنوك الإسلامية ضمن الهياكل الجامعية.

ب. اعتماد هذه البنوك على العمالة القادمة من بنوك تقليدية، دون الاهتمام بالنواحي المعرفية الشرعية، وقد أخذت تلك العمالة سبيلها في الترقى، حتى تولّى بعضها إدارة العديد من البنوك الإسلامية، فزاد بترقيتهم تدني الجانب الشرعي في بعض البنوك الإسلامية.

وتشير إحدى الدراسات حول الصناعة المالية الإسلامية عام 2005 إلى التحديات على مستوى الموارد البشرية في البنوك الإسلامية:

- عدد الموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية يفوق 250.000 موظفاً.

- 85% من الإطارات في المؤسسات المالية الإسلامية لها خلفيات مالية تقليدية.

- أكثر من 50 % من إجمالي عدد الموظفين من منطقة الشرق الأوسط.

- 90% من معاهد التدريب الموجودة تقدم خدمات للمؤسسات المالية الإسلامية.

- عدم وجود مناهج متكاملة وبرامج عملية ونقص في المدربين.

- فصل تام بين الواقع العملي التطبيقي والجانب العلمي الأكاديمي.³⁴

كما أكدت دراسة لشركة «أي تي كيرني» العالمية أن قطاع المصرفية الإسلامية يعاني عجزاً شديداً في الخبرات والكفاءات المؤهلة، وأن دول الخليج خلال السنوات العشر القادمة تحتاج إلى ثلاثين ألف مصرفي إسلامي، بينما يحتاج العالم إلى خمسمائة ألف مصرفي إسلامي، ومن المؤسف أن الدراسة بينت أنه حسب المخرجات التعليمية فسوف يتخرج

خلال السنوات العشر القادمة على مستوى العالم 15 ألف مصرفي إسلامي فقط! وهو ما لا يغطي نصف احتياجات منطقة الخليج فكيف بالعالم؟! ومن المحقق أنه وصل حجم المصرفية الإسلامية 2010 إلى تريليون دولار، وهذا الرقم مرشح للزيادة مع زيادة التوجه للمصرفية الإسلامية. حيث ذكر الدكتور دريك بوشتا - نائب الرئيس والعضو المنتدب في شركة أي. تي كيرني (الإمارات العربية المتحدة) - أن دول الخليج شهدت نموا كبيرا في عدد المؤسسات المالية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، وأشار إلى أن مراقبي الأسواق المالية، يتوقعون أن تواصل الأعمال المصرفية الإسلامية نموها بنسب تراوح بين 15 إلى 20 في المائة. ومن الملاحظ أنه مع هذا النمو الكبير في قطاع المصرفية الإسلامية، إلا أنه يوجد نقص كبير في الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة للعمل فيه، وإيجاد وتطوير منتجاته وضبطه بالضوابط الشرعية، وقادرة في الوقت نفسه على تطبيق المنتجات الإسلامية بشكل صحيح؛ لهذا من الضروري أن تقوم الجهات ذات العلاقة بالتنمية البشرية، أن تجعل نصب عينيها الاهتمام بتأهيل مصرفيين قادرين على العمل والإنتاج في مجال المصرفية الإسلامية. كما تشير الدراسات أن من بين أهم التحديات: إيجاد فرص جديدة ومتنوعة للنمو، وابتكار أدوات ومنتجات جديدة، وتعزيز قدرات مواردها البشرية في جميع المجالات، ولاسيما في مجال إدارة المخاطر والسيولة.³⁵

الخاتمة:

لقد قيّم الفكر الاقتصادي الإسلامي الموارد البشرية والإنتاج، والإشباع الطبيعي للحاجات الإنسانية تقييماً موضوعياً، وعمل على تنظيم الحياة الاقتصادية وصيانتها من العبث والإسراف والتبذير، فحفظ الجهد البشري والثروة البشرية ليوظفهما في دائرة نشاطهما المقرر لهما حسب منطق النظام الوجودي العام. لذا تواردت الأحاديث والنصوص الإسلامية بشكل يؤكد إحترام العمل ويساعد على تعبئة الموارد البشرية وتوظيفها لرفع مستوى طاقة الإنسان الإنتاجية ومكافحة الكسل والبطالة، ولأن الأزمة المالية العالمية 2008 كان لها الفضل في توجه المزيد من أنظار الخبراء المختصين نحو النظام المصرفي الإسلامي، لأنه يتسم بتركيزه على السلوك الأخلاقي الذي يوازن دائماً بين مصالح طرفي المعاملة المالية، وبما يخدم مصالح المجتمع و لا يتعارض معها، وهو ما تفتقر إليه العديد من المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، الأمر الذي جعل من الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية الأكثر انتشاراً في العالم مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية، والذي وضع في نفس الوقت تحدياً امام الجهات المعنية بهذا النظام، الى ضرورة تطويره

وتوفير رأس المال البشري المؤهل، لخدمته وتطويره. هذا الأخير الذي يعاني من عدة مشاكل، أدت بالضرورة الى التفكير في الاستثمار فيه عن طريق:

- اقامة الندوات والمؤتمرات.
- تقديم برامج أكاديمية صارمة
- تعزيز التدريب على التمويل الاسلامي

وغيرها من الطرق التي تساعد في الارتقاء بهذا الاستثمار ليؤتي ثماره المرجوة.

وفي هذا الصدد، نقترح جملة من التوصيات عليها تكون بناءة:

- استخدام أفضل الممارسات العالمية في قطاع التمويل وتطبيقها في النظام الجامعي الوطني. مع الحفاظ على القيم الاسلامية.
- تغيير المناهج الدراسية وتحويلها من التركيز على 'النظريات' إلى 'التطبيق العملي' المتوافق مع احتياجات سوق العمل في مجال المالية الاسلامية.
- الانتقال من التقييم المعتمد على الحفظ إلى التركيز على تطوير مهارات التفكير التحليلي والانتقادي.
- اهتمام البنوك الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي.
- العمل على دعم وجود الخبرات الفنية الكاملة ، والمهارات الخاصة بالمحللين الماليين للأسواق المالية والاستثمارات المباشرة بشكل عام ،بغرض التخفيف من العقبات الفنية المرتبطة بالتصنيف المالي والمخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية.
- العمل أيضاً على تأهيل وتنقيف جميع العاملين في الأسواق المالية بصيغها الخاصة وأعمالها ونشاطاتها؛ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بشكل دائم وعلى نحو مستمر لتطوير مهاراتهم في هذا الخصوص.

- ضرورة إنشاء " مراكز اعتماد التدريب الإسلامي لرفع المستوى المهني للعاملين في الصناعة المالية الإسلامية ،من خلال وضع المعايير والقواعد التي تحكم خدمات التدريب، والإشراف على اعتماد كل من المدربين، والبرامج التدريبية، والهيئات القائمة على أعمال التدريب.
- بتقديم برامج ودورات وندوات متعددة في مجال تطوير المنتجات الإسلامية وتسويقها والإشراف عليها.
- عقد ورشات عمل تطبيقية متخصصة في مجال المنتجات والخدمات المالية الإسلامية لمعالجة المشكلات العملية والفنية والتطبيقية قصد إدماج تلك المنتجات والخدمات في المنظومة الاقتصادية.
- ضرورة فتح مكتب اقليمي للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ليتولى تنسيق الأنشطة في مجال الصيرفة والمالية الإسلامية على الصعيد المغاربي والإفريقي والأوروبي متوسطي.

الهوامش والمراجع:

- (1) بنية عمر إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين الإنتاجية بالمنظمة الاقتصادية -شركة توزيع المواد البترولية " نפטال"- مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي: 2005-2006).
- (2) محمد مرعي مرعي، إدارة رأس المال الفكري في المنظمات وكيفية تقييمه، <http://www.aljaml.com/node/>، تاريخ الإطلاع: (2008/01/12).
- (3) نجم عبود نجم: قياس وتقييم إنتاجية العمل المعرفي في الشركات كثيفة المعرفة، من بحوث المؤتمر الخامس لجامعة الزيتونة، عمان. (2004).
- (4) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، ص 90).
- (5) Barro & Lee (2000), International Data on Education Attainment: Updates and Implications Bartel, A.P. and N. Sicherman, 1998. Technological Change and the Skill Acquisition of Young Workers. Journal of Labour Economics, October 16(4), pages 718-755.
- (6) (د. جاسم المناعي* الأزمة المالية العالمية وقفة مراجعة-2008/11/16 مقال منشور على موقع صندوق النقد العربي).
- (7) سامر مظهر قنطججي-ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية-دار النهضة-2008 ص32-60.بتصرف.
- (8) (د. حسني الخولي- تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي- ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي " انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها "- ديسمبر 2009 م).
- (9) Carla Power, "Faith in the Market, Foreign Policy Journal, January/ February, 2009, pp. 70-75.
- (10) Op Cit., p. 74

- (11) أحمد محمد علي، "الأزمة فرصة لنمو المصارف الإسلامية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، كانون أول (ديسمبر)، 2008، ص 128.
- (12) Martin Cihak and Heiko Hesse, Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis, Washington D. C., International Monetary Fund (IMF) Working Paper No. 16/2008.
- (13) أحمد محمد الحضري، السياسة المالية و الاجتماعية للدولة في الفقه الإسلامي المقارن، الطبعة 1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1994، ص 427 .
- (14) أحمد داود شحروبي، اقتصاد المعرفة و أخلاقيات الأعمال من منظور إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية.
- (15) كمال الدين جعيط، الإسلام و التنمية، الهداية، المجلس الإسلامي الأعلى، تونس، العدد 6، السنة 24، 1420 هـ الموافق ل: 2000م، ص: 49 .
- (16) احمد صقر، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز جدة، 1400هـ، ص 43).
- (17) هشام مصطفى الجمل، دور التنمية البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 250.
- (18) أحمد محمد الحضري، مرجع سابق، ص 432
- (19) هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 262).
- (20) " نهج البلاغة للشريف الرضي، خطب الإمام على ابن أبي طالب، شرح الإمام محمد عبده، ج3، دار المعرفة بيروت-لبنان، بدون تاريخ نشر، ص 88).
- (21) حقوق الملكية الفكرية من المنظور الإسلامي، عرض و تعليق سهيل نجيب مشوح،
- www.kfnl.gov.sa/idarat/KFNL_JOURNAL/M9-2/MagPages/13.htm - 128k
- (22) سعد السبر، إشكالات حول بيع الحقوق المعنوية، ص2، متوفر على الانترنت على الموقع: www.saaaid.net/bahoth/76.doc .
- (23) نقلا عن قناة الجزيرة ،برنامج الشريعة والحياة ، لقاء مع الشيخ محمد عثمان بشير أستاذ الفقه وأصوله بجامعة قطر، تاريخ الحلقة: (2006/5/7).
- (24) عبد الله مختار يونس، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1987، ص: 370).
- (25) محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص و التطبيق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998، ص: 219).

(26) (محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي، ج1، دار البيان العربي جدة، 1985، ص370).

(27) (سورة المجادلة، الآية 11).

(28) (يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج2، ط20، مكتبة رحاب، الجزائر، 1988، ص569)

(29) (عفيف عبد الفتاح طيارة، روح الدين الإسلامي، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1972، ص: 266).

(30) (عوف محمود الكفراوي، سياسة الإنفاق العام في الإسلام و في الفكر المالي الحديث دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982، ص 592).

(31) (بو علام بن جيلالي، دور الزكاة و الأوقاف في التنمية البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 09-10 مارس، 2004).

(32) . التصفح 14 /01/ 11 :راجع :أشرف محمود، "تقويم الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية"،

<http://www.islamonline.net/arabic/economics/2006/01/article06.shtm>

(33) (رئيس المعهد الدولي للتمويل الإسلامي

http://www.aleqt.com/2007/11/03/article_114785.html

(34) عز الدين خوجة، "المصرفية الإسلامية"، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 2007، ص53 .

(35) منقول عن صحيفة الاقتصادية الإلكترونية. وتم نقله بتاريخ 2011/11/01.